



تقرير حقوقي حول

إستهداف قوات الإحتلال الإسرائيلي للمدنيين في مظاهرات العودة .

تقرير يرصد ممارسات قوات الإحتلال الإسرائيلي الممنهجة في إستهداف المتظاهرين الفلسطينيين في مسيرات العودة بقطاع غزة .

ابريل ٢٠١٨

المقدمة :



استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالرصاص الحي وقنابل الغاز، المتظاهرين السلميين في مسيرات العودة التي انطلقت يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٣٠، والتي تركزت في ٥ مناطق شرق قطاع غزة، فقتلت ٣٥ مواطن فلسطيني، وأصابت أكثر من ٣٥٠٠ آخرين.

وحسب التحقيقات الميدانية التي أجراها المركز، فإنّ استهداف المدنيين الفلسطينيين، وإطلاق الرصاص وقنابل الغاز عليهم، تم بشكل متعمد وممنهج من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، حيث تم استهداف مئات المدنيين الفلسطينيين على بعد مئات الأمتار من الخط الفاصل، وهذا ما يؤكد تعمد جيش الإحتلال إستهداف المدنيين من خلال قنصهم المباشر.

وتواصل قوات الإحتلال للأسبوع الثالث على التوالي أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز أو ضرورة بإتجاه المدنيين الفلسطينيين العزل، في إستهداف مباشر لمجموعات الأطفال والشبان والشيوخ المشاركين في مسيرات العودة.

في هذا التقرير يعرض مركز حماية لحقوق الإنسان مجموعة من إفادات الضحايا التي تُثبت تعمد قوات الإحتلال الإسرائيلي إستهداف المدنيين العزل، وموقف القانون الدولي من استهدافهم.

أولاً: إستهداف المدنيين وفق أحكام القانون الدولي :



عرفت المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ المدنيين بأنهم : " الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية "، وقد حددت المادة (٤) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المدنيين بأنهم " هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها " .

فالمدني هو الشخص الذي ليس له دور مباشر في النزاعات المسلحة، وحسب المادة (١/٥٠) من البروتوكول الإضافي الأول فإنه " في حالة الشك ما إذا كان شخص ما مدنياً، فيتم اعتباره مدنياً "

ويتمتع المدنيون بالحماية من آثار العمليات العسكرية، وجميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم الدول المتحاربة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة، وتطبق اتفاقيات جنيف فيما يتعلق بالمدنيين على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وهي تكون بذلك عرفاً دولياً ملزماً للجميع .

وينص القانون الدولي الإنساني على أن المدنيين الواقعين تحت سيطرة القوات المعادية يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الظروف، ودون أي تمييز ضار، ويجب حمايتهم ضد كل أشكال العنف والمعاملة المهينة بما فيها القتل والتعذيب، ويحق لهم -أيضاً- في حال محاكمتهم، الخضوع لمحاكمة عادلة



توفر لهم جميع الضمانات القضائية الأساسية، وتحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين، ولا يجوز استخدام المدنيين كدروع لمنع الهجوم على أهداف عسكرية، كما لا يجوز توجيه الهجوم ضد الأشياء التي لا غنى عنها لحياة المدنيين، ويحظر تجويعهم .

ولقد نصت المادة (١/٢) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ على " يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها في هذا الملحق " البروتوكول " أو أي اتفاق دولي آخر، تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام."

ولا يجوز وفق أحكام القانون الدولي إستهداف المدنيين؛ بهدف تحقيق المزايا الحربية، وتدمير القوة الدفاعية، أو بهدف الانتقام، إذ يجب اتخاذ كافة الاحتياطات الواجبة؛ لتجنب المدنيين أي إستهداف، ولذلك يُحظر الهجوم العشوائي الذي لا يُميز بين المدنيين والعسكريين، كما يحظر القانون الدولي استخدام الأسلحة العشوائية؛ كون أن هذه الأسلحة من شأنها أن تصيب العسكريين والمدنيين، دون تمييز بينهم .

ولقد ضمن القانون الدولي الإنساني العديد من المبادئ لحماية المدنيين أهمها: " مبدأ التمييز بين الأشخاص المدنيين والمقاتلين" الذي يوجب على جميع الأطراف وفي جميع الأوقات ضرورة التمييز بين الأشخاص الذين يشتركون في



القتال، والأشخاص الذين لا يشتركون فيه . وكذلك مبدأ " عدم التمييز بين الفئات المحمية" الذي يقضي بوجوب معاملة أطراف النزاع للأشخاص المدنيين دون تمييز على أساس الجنس، أو الجنسية، أو اللغة، أو الآراء السياسية والدينية. ومبدأ " المحافظة على السلامة الجسدية للفئات المحمية " والذي يقضي بالحفاظ على السلامة الجسدية للمدنيين، وعدم جواز ممارسة العنف ضد حياتهم أو صحتهم أو سلامتهم الجسدية .

وقد أرست قواعد القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لبعض الفئات من المدنيين مثل الأطفال والنساء، وأفراد الخدمات الطبية، وعمال الإغاثة الإنسانية، والصحفيين، وأفراد الدفاع المدني.

ثانياً: إستهداف الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة :



شارك الآلاف من المواطنين الغزيين المدنيين، من مختلف مناطق قطاع غزة صباح الأحد الموافق ٢٠١٨/٣/٣٠، بمسيرات ومظاهرات سلمية باتجاه المناطق الشرقية للقطاع، بالقرب من حدود الفصل، تلبية لدعوة القوى الوطنية للتظاهر والاعتصام السلمي في يوم الأرض الفلسطيني، للتأكيد على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها في العام ٤٨ و٦٧، وحسب القائمين على المسيرة فإن هذه المسيرات ستبقى مستمرة حتى ذكرى يوم النكبة في الخامس عشر من مايو .

وحسب متابعة ورصد المركز للمظاهرات، فقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الحدود الشرقية للقطاع، الرصاص الحي والرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المعتصمين المشاركين في هذه المظاهرات، وبلغت حصيلة اعتداءات قوات الاحتلال على المتظاهرين من بداية المظاهرات بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ حتى تاريخ إصدار التقرير، (٣٥) شهيداً، أحدهم صحافي، ومن بينهم (٣) أطفال، كما أصيب أكثر من (٣٥٠٠) مصاباً، من بينهم (٤٥٦) طفلاً، و(٨٣) من النساء، و(١٥) صحافي، و(٢٠) مسعفاً، ومن بينهم (١٤٩٥) أصيبوا بالرصاص الحي.



ويؤكد توثيق مركز حماية في هذا السياق أن قوات الإحتلال تستهدف بشكل واضح ومتعمد تجمعات سلمية واضحة، من خلال إستخدام الرصاص الحي، ويكون المشاركون في المظاهرات على بُعد مئات الأمتار من جنود الإحتلال، وهذا ما يشير إلى مدى إستهتار قوات الإحتلال الإسرائيلي بأرواح المدنيين الفلسطينيين وتعمد إيقاع أكبر قدر من الضحايا .

وتجدر الإشارة أن قوات الإحتلال الإسرائيلي، صعدت خلال المظاهرات من استهداف طواقم العمل الصحفي والإعلامي، المشاركين في تغطية المظاهرات السلمية، رغم وضوح الشارات التي تميزهم عن باقي المشاركين في التظاهرات، وأفضت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين إلى

إصابة (٤٧) صحفي، واستشهاد الصحفي ياسر مرتجى الذي تعمد الإحتلال الإسرائيلي إطلاق النار عليه وقتله دون أي مبرر. رغم ارتدائه سترة واقية ، حيث تم قنصه في الناحية اليسرى من البطن وهي المنطقة الضعيفة في الدرع ، حسب ما أفاد به حمزة مرتجى " أخ الشهيد " لباحثي المركز.



ثالثاً : إفادات الضحايا المستهدفين أثناء مشاركتهم في مسيرات العودة :

وثق باحثو مركز حماية مئات الحالات التي تثبت تعدد قوات الإحتلال إيقاع الأذى الجسيم في صفوف المدنيين المشاركين في مسيرات العودة، وإيقاع أكبر عدد من الضحايا، ووفق الإفادات التي حصل عليها المركز من الضحايا وذويهم؛ فإن معظم الإصابات هي بالرصاص الحي، وتركزت في المناطق العلوية من أجسام المصابين، رغم وجود الضحايا على بعد أكثر من ٤٠٠ متر من الخط الفاصل ، وهذا ما يؤكد تعدد جيش الإحتلال إستهداف المدنيين من خلال قنصهم المباشر .

١ - إفادات لذوي الشهداء الذين قُتلوا خلال أحداث مسيرات العودة :

• وفقاً للتحقيقات الميدانية قام جنود الإحتلال الإسرائيلي المتمركزين خلف

الحدود بإطلاق الأعيرة النارية باتجاه الشهيد عبد الفتاح بهجت عبد النبي)

١٩ عاماً) من سكان شمال غزة .

وأفاد صديق الشهيد المواطن كرم عبد الكريم العطار (٢٧ عاماً)

لباحثي المركز " الشهيد عبد الفتاح عبد النبي تم إطلاق النار عليه أمام عيني

، ففي البداية تعرضت أنا لإطلاق نار مباشر من قبل جنود الإحتلال، وسقطت

على الأرض أكثر من مرة أثناء هربي من إطلاق النار، وأثناء سقوطي على

الأرض جاء الشهيد عبد الفتاح ليسعفني ظناً منه أنني قد أصبت، وإذ بجنود



الإحتلال يطلقون النار عليه بشكل مباشر مما أدى إلى مقتله على الفور،
وكنا على بعد أكثر من ٣٠٠ متر من الخط الفاصل، ولم نمارس أي عنف ،
وما حصل مع الشهيد عبد الفتاح مصور وموثق وتم نشره على مواقع
التواصل الاجتماعي "

• كما توصلت التحقيقات الميدانية للمركز بقيام جنود الإحتلال الإسرائيلي
المتركزين خلف الحدود بإطلاق الأعيرة النارية باتجاه الشهيد حمزة عيد رمضان
عبد العال (٢٣ عاما) من سكان وسط قطاع غزة.

ويفيد والد الشهيد لباحثي المركز " ابني شارك في مسيرات العودة بتاريخ
٢٠١٨/٤/٦ ، في منطقة شرق اليريج، وكان يتواجد مع المعتصمين على
بعد مئات الأمتار من الخط الفاصل، وبشكل مفاجئ قام جنود الإحتلال بإطلاق
النار عليه وإصابته في رأسه مما أدى إلى استشهاده على الفور "

• وتوصلت التحقيقات الميدانية للمركز بقيام جنود الإحتلال الإسرائيلي
المتركزين خلف الحدود بإطلاق الأعيرة النارية باتجاه الشهيد الطفل حسين
محمد عدنان ماضي (١٤ عاما) من سكان غزة.



ويفيد والد الشهيد لباحثي المركز " أثناء مشاركة ابني في مسيرات

العودة يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٦ ، وأثناء وقوفه هناك أطلق عليه جنود

الإحتلال طلق ناري أدى إلى إصابته في بطنه مما أدى إلى استشهاده ، ولم

يكن ابني يحمل أي شئ في يده أثناء استهدافه أو مشاركته في المسيرة، وهو

طفل شارك بالمسيرة كونها سلمية وتطالب بحق العودة وفك الحصار عن قطاع

غزة .

• وتوصلت التحقيقات الميدانية للمركز بقيام جنود الإحتلال الإسرائيلي

المتركزين خلف الحدود بإطلاق الأعيرة النارية باتجاه الشهيد أحمد إبراهيم

عودة (١٩ عاما) من سكان غزة.

ويفيد والد الشهيد أحمد عودة لباحثي المركز " ابني شارك في مسيرة

العودة يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٣٠، وكان جميع أفراد عائلتي مشاركين في

المسيرة ، وأثناء مشاركتنا في المسيرة أطلق القناص الإسرائيلي النار باتجاه

ابني رغم ابتعادنا مئات الأمتار عن الخط الفاصل، وأصيب ابني برصاصة

متفجرة في رأسه أدت إلى مقتله ، وما رأيته في المسيرة أن جميع من فيها

مدني ولم يمارس أحد اي وسيلة عنيفة "

• وأشارت التحقيقات التي توصل لها المركز أن قوات الإحتلال أثناء

المسيرة كانت قد استهدفت المزارعين الذين يعملون بالقرب من الخط الفاصل،



دون أي مشاركة منهم في المظاهرات السلمية حيث أطلقت قوات الإحتلال الأعيرة النارية باتجاه الشهيد حمدان أبو عمشة (٢٣ عاماً) وساري أبو عودة (٢٧ عاماً)

ويفيد أخ الشهيد حمدان أبو عمشة لباحثي المركز " أخي استشهد يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠ أثناء وجوده في عمله بالأرض الزراعية قرب شارع جكر ، وأثناء عمل أخي بحصاد المزروعات سمع صوت إطلاق نار باتجاه زميله الشهيد ساري أبو عودة ، فذهب لإسعافه وإذ بقوات الإحتلال تطلق قذيفة مدفعية عليهم مما أدى إلى استشهادهما على الفور "

٢- إفادات مجموعة من المُصابين الذين استهدفوا في مسيرات العودة :

• يفيد المواطن أحمد محمد العيسوي (٢٧ عاماً) من سكان النصيرات " ذهبت يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٣١ للمشاركة في مسيرات العودة شرق البريج، وفي تمام الساعة السادسة مساءً أطلق باتجاهي جنود الإحتلال الرصاص الحي أثناء وقوفي في المظاهرة السلمية، مما أدى إلى إصابتي في بطني ، وتم استئصال بعض أمعائي، وجزء من الكبد "

• يفيد الصحفي وسام عاطف موسى (٣٧ عاماً) من سكان دير البلح " ذهبت يوم السبت الموافق ٢٠١٨/١/٣١ لكي أمارس عملي الصحفي في مسيرات العودة في منطقة شرق البريج، وقمت بتصوير المتظاهرين المشاركين



بالمظاهرات ، وعند قيامي بتصوير الأحداث قرب شارع جكر قامت قوات الإحتلال بإطلاق النار باتجاهي مما أدى إلى إصابتي برجلي اليمنى "

• يفيد المواطن محمد عطا الهرباوي (٢٠ عاماً) من سكان غزة " شاركت في مسيرات العودة يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠ ، وأثناء مشاركتي في المسيرة السلمية على بعد أكثر من ٤٠٠ متر من السياج الفاصل، تم إطلاق النار باتجاهي من قبل قوات الإحتلال مما أدى إلى إصابة رجلي ، وبعد لحظات معدودة أطلق الجنود مرة أخرى النار على نفس الرجل، وحالتي الصحية الآن صعبة للغاية "

• يفيد المواطن مهدي محمد القهوجي (٢٤ عاماً) من سكان خانينونس " أثناء مشاركتي في مسيرات العودة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠ ، كنت أفق مع المتظاهرين على بعد أكثر من ٣٠٠ متر عن الخط الفاصل، ولم أرى أي نشاط عسكري بالمسيرة، ورغم ذلك أطلق جنود الإحتلال الإسرائيلي النار باتجاهي مما أدى إلى إصابتي بطلق ناري في صدري ، وسببت لي الإصابة إزالة جزء من الرئتين والطحال والكبد والحجاب الحاجز ، وما زالت حالتي الصحية خطيرة واعاني من عدة أمراض بسبب الإصابة "



• يفيد المواطن فارس صالح العجيلي (٤٥ عاماً) من سكان خان يونس " تعرضت لإطلاق نار مباشر من قبل جنود الإحتلال الإسرائيلي أثناء مشاركتي في مسيرات العودة يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٣٠، وأصابني طلق ناري في رجلي أدى إلى بتر قلدي "

• يفيد الطفل بشار عطية وهدان (١٢ عاماً) من سكان الشجاعية " ذهبت أنا واصدقائي يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠ للمشاركة في مسيرات العودة السلمية، وتفاجئنا ونحن بالاعتصام بإطلاق جنود الإحتلال النار الحي علينا ، وكنا على بعد مئات الأمتار من الحدود ، وأصبت في قلدي اليسرى ، وحالتي الصحية صعبة، وقام الأطباء بقطع ثلاثة أوتار من رجلي ووضع البلاطين في قلدي "

• يفيد الطفل علي يوسف الزير (١٥ عاماً) من سكان الشيخ رضوان " ذهبت يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٣٠ للمشاركة في مسيرات العودة شرق الشجاعية ، وأثناء صلاة الجمعة كنت جالس في خلف المصلين، وبشكل مفاجئ شعرت بوجود دم ينزف من قلدي ، وعلى الفور تم قلدي إلى مستشفى الشفاء، وحالتي الصحية حتى اللحظة غير مستقرة، حيث ما زالت بعض الشظايا في قلدي ، ويوجد صعوبة في حركة قلدي . "



الخاتمة :

يظهر التقرير تعمد قوات الإحتلال الإسرائيلي إستهداف المدنيين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة، من خلال استمرارها في عمليات إطلاق النار وقنابل الغاز اتجاههم ، وتُظهر الإفادات التي احتواها التقرير العديد من الإصابات لقتلى أصيبوا في الأجزاء العلوية من جسداهم، ومنها إصابات في العنق والرأس ، ما يؤكد تعمد قوات الإحتلال قتل المشاركين في تلك المظاهرات السلمية .

مركز حماية لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار إستهداف قوات الإحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة ، ويؤكد أن تعامل قوات الإحتلال بشكل عنيف وبقوة مفرطة مع التظاهريين المدنيين العزل ، لا يدع مجالاً للشك أن قوات الإحتلال تسعى إلى إيقاع أكبر قدر من الخسائر في صفوفهم ، وهذا ما يمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وفقاً للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني ولاسيما مبدأي التمييز والتناسب .



وإزاء كل هذه الانتهاكات بحق المدنيين المشاركين في مسيرات العودة فإن المركز يطالب بما يلي :

- ١- يطالب المركز المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته القانونية تجاه المدنيين الفلسطينيين، وتوفير الحماية الدولية لهم، وضمان عدم إفلات قادة الإحتلال الإسرائيلي من العقاب والمسائلة عما أمروا بارتكابه من جرائم بحق المتظاهرين بمسيرات العودة .
- ٢- يطالب المركز الدول العربية باتخاذ موقف جاد إزاء الإحتلال الإسرائيلي لردعه عن ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين.
- ٣- يطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بضرورة الإسراع في البدء بفتح تحقيق جدي في جرائم الإحتلال وانتهاكاته الجسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين .
- ٤- يدعو المركز إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق أممية للتحقيق في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين في قطاع غزة، واتخاذ الإجراءات والآليات اللازمة لملاحقة مقترفيها.

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحقوق الفلسطينية كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights

